

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد أمين الحوامدة
وعضوية القضاة السادة

محمود البطوش ، حسين السكران ، حابس العبدلات ، خضر مشعل

المميز : عبد الله محمد عبد الله الرمحي
وكيلاه المحاميان نؤي البغال ورنند الدويك

المميز ضده : حمدي جابر عبد المجيد أبو سنينة
وكيله المحامي سائد أبو ليلي

بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٦ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف
حقوق عمان في الدعوى رقم ٣٦٢٥٤ / ٢٠١٥ تاريخ ٢٠١٥/١١/٣ المتضمن رد
الاستئناف شكلاً المقدم للطعن في القرار الصادر على محكمة بداية حقوق الزرقاء في
الدعوى رقم ٣٠٩/٢٠١٤ تاريخ ٢٠١٤/١٠/٣٠ لتقديمه خارج المدة القانونية وتضمن
المستأنف الرسوم والمصاريف التي تكبدها المستأنف ضده (المجاوب) عن مرحلة
الاستئناف ومبلغ ٢٥٠ ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة .

وتتلخص أسباب التمييز فيما يأتي :

- ١ - أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها من حيث المبلغ الذي ألزمت به المميز .
- ٢ - أخطأت المحكمة باعتمادها للبيانات المقدمة في هذه القضية من قبل المميز ضده .
- ٣ - لقد جانبت المحكمة الصواب باعتمادها للتبليغ بإعلام الحكم للوكيل السابق والذي
أشار إلى انسحابه من الدعوى .

٤ - وبالتناوب فإن النتيجة التي توصلت إليها المحكمة واعتمادها البينة المقدمة التي لم ترق إلى مستوى الإثبات ولوجود العلاقة التجارية بين طرفي هذه الدعوى فإنه والحالة هذه قد جانبت الصواب والمنطق والقانون .

٥ - كذلك فإن ذمة المميز غير مشغولة لصالح المميز ضده بأية مبالغ بما يدعيه في هذه الدعوى .

٦ - لدى المميز بيانات من شأنها تغيير منطوق الحكم .

لهذه الأسباب طلب وكلاء المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن واقعة الدعوى تشير إلى إقامة المدعي حمدي جابر عبد المجيد أبو سنينة وكيله سائد أبو ليلي الدعوى رقم ٢٠١٤/٣٠٩ بمواجهة المدعي عليه عبد الله الرمحي .

للمطالبة بمبلغ ٢٢٤٠٠ دينار للأسباب الواردة بلائحتها بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٣٠ قررت المحكمة إلزام المدعي عليه بأن يدفع للمدعي مبلغ ٢٤٠٠ دينار مع الرسوم والمصاريف ومبلغ ألف دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية .

لم يصادف القرار قبولاً من المدعي عليه فطعن فيه استئنافاً وقضت محكمة استئناف عمان بقرارها رقم ٢٠١٥/٣٦٢٥٤ تاريخ ٢٠١٥/١١/٣ برد الاستئناف شكلاً لتقديم خارج المدة القانونية وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ ٢٥٠ ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة .

لم يرتضِ المستأنف القرار الاستئنافي فاستدعى تمييزه على العلم .

وبالرد على أسباب التمييز :

وعن أسباب التمييز كافة :

وحيث إن المدعى عليه عبد الله الرمحي وكيله المحامي عبد المجيد العساسفة كان قد تبلغ حكم محكمة البداية رقم ٢٠١٤/٣٠٩ أصولياً بتاريخ ٢٣/١١/٢٠١٤ وتقدم باستئنافه بتاريخ ١٨/٦/٢٠١٥ فيكون الاستئناف مقدماً خارج المدة القانونية ويكون ما توصلت إليه محكمة الاستئناف برد الاستئناف شكلاً موافقاً للأصول والقانون .

لذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٤ رمضان سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٩/٦/٢٠١٦ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / س . هـ